Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (8): 30 Mar 2022
P: 1 - 14
ISSN: 2522- 3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (8): 30 مارس 2022 م
ص: 1 - 14

Judicial costs in commercial cases and their role in limiting recourse to the judiciary

Saad Mutlaq Eid Al- Ghuwairi
Qassim University || KSA

Abstract: In this research, the researcher discussed the court costs issue in the new court cost system issued in the Kingdom of Saudi Arabia in 2021, and how this system has affected and will affect the reduction of merchants and companies' recourse to the commercial court, as the court cost is a new issue in Saudi Arabia and has not been adequately analyzed so far.

The researcher used the inductive- deductive method to track and analyze texts to reach the results. In this new system, the regulator wanted to reduce the vexatious litigations that hinder the judicial work within the courts and delay the adjudication of cases and the issuance of judgments in them, which is incompatible with the speed and credit upon which business is based, as well as to encourage individuals to document contracts and financial and commercial transactions.

The researcher reached a set of results, including that the court cost system makes pleading before the court more serious by imposing court fees for litigation, and also contributes to reducing the number of vexatious litigations in the commercial field, which leads to improved judgments.

The researcher made some recommendations, including the system's need for further improvements to achieve its objectives without compromising the right of individuals and companies to defend their rights and without questioning the free litigation and the right to litigation stipulated in the Basic Law of the Governance.

Keywords: Judicial costs- gratis judiciary- commercial courts- litigation fees.

التكاليف القضائية في القضايا التجارية ودورها في الحد من اللِّجوء للقضاء

سعد بن مطيلق بن عيد الغويري
جامعة القصيم || المملكة العربية السعودية

المستخلص: يناقش الباحث في بحثه هذا موضوع التكاليف القضائية في نظام التكاليف القضائية في المملكة العربية السعودية الجديد، وكيف أثر وسيؤثر هذا النظام، في الحد من اللجوء إلى القضاء التجاري من طرف التجار والشركات. وذلك لكون موضوع التكاليف القضائية موضوع جديد في المملكة العربية السعودية، ولم يتم تحليله بالشكل الكافي لحد الآن. وقد عمد الباحث في بحثه هذا إلى منهجية استقرائية استنباطية من أجل تتبع النصوص وتحليلها من أجل الوصل للنتائج. إذ إن المنظم إنما أراد من هذا النظام الحد من الدعاوى الكيدية التي تعرقل العمل القضائي داخل المحاكم وتؤخر البت في القضايا وصدور الأحكام فيها. وهو ما يتنافى مع السرعة والائتمان اللذين تقوم عليهما الأعمال التجارية. وكذا من أجل دفع الأفراد إلى توثيق العقود والمعاملات المالية والتجارية.

وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج، وهي أن نظام التكاليف القضائية يعطي المزيد من الجدية للترافع أمام القضاء من خلال فرضه لرسوم قضائية أثناء رفع الدعاوى، كما أنه يساهم في تقليص عدد الدعاوى الزهيدة والكيدية في المجال التجاري، وهو ما سيساعد على تجويد الأحكام. كما انتهى إلى بعض التوصيات منها حاجة النظام لمزيد من التجويد من أجل تحقيق أهدافه دون التأثير على حق الأفراد والشركات الدفاع عن حقوقهم، ودون ضرب في مجانية القضاء والحق في التقاضي المنصوص عليه في النظام الأساسي للحكم.

الكلمات المفتاحية: التكاليف القضائية – مجانية القضاء – المحاكم التجارية- رسوم التقاضي.

1- مقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

يعد اللجوء إلى القضاء والدفاع الشرعي عن الحقوق بوسائل الإثبات النظامية أحد أهم الحقوق التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة. إذ من خلال الحق في التقاضي يمكن لكل المواطنين أن يطرقوا أبواب المؤسسات القضائية على قدم المساواة، وبدون عقبات مادية كانت أو معنوية. ومن أجل كفالة هذا الحق وحمايته جاءت أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها المؤسسة القضائية في الدولة الحديثة وهو مبدأ مجانية القضاء.

فقد نشأ القضاءُ الإسلامي مجانياً، فكان القضاة في العصور الإسلامية من النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصر الدولة الأموية والعباسية وما بعدها لا يتقاضون مبالغاً من الخصوم للنظر في دعواهم، بل خُصصت للقضاة رواتب من بيت مال المسلمين (الكساسبة، 2001). وكذا في العصر الحالي، فقد بقيت الدول الإسلامية محافظة على هذه المجانية رغم اتساع مؤسسة القضاء وزيادة تكاليفها.

والمملكة العربية السعودية – كغيرها من البلدان- جعلت الحق في التقاضي حقا دستوريا، وهذا ما أكدت عليه المادة السابعة والأربعون من النظام الأساسي للحكم حين نصت على أن: "حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك" (المملكة العربية السعودية، 1992). كما أن القضاء مجاني ولا يتحمل المتقاضون تكاليفه على وجه العموم.

غير أن هذا لا يعني أنه لا وجود لرسوم وتكاليف قضائية قد يفرضها النظام في مجموعة من الدعاوى. ولعل الباحث في هذا البحث سيتناول موضوع التكاليف القضائية في المادة التجارية ودورها في الحد من اللجوء للقضاء وتقليص القضايا أمام المحاكم التجارية في إطار نظام التكاليف القضائية الجديد الصادر في 1443/01/30هـ.

مشكلة البحث.

تتحدد إشكالية البحث في غياب التقييم الدقيق لمسألة فرض التكاليف القضائية في الدعاوي التجارية ومدى تأثير ذلك على مبدأ المجانية والحق في التقاضي المكفول دستوريا، وقصور الرؤية حول دور هذه الرسوم أو التكاليف في الحد من اللجوء للقضاء باعتباره صمام الأمان وضامن الأفراد والمؤسسات التجارية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- التعرف على إشكالية فرض التكاليف القضائية في الدعاوي التجارية ومدى تأثير ذلك على مبدأ المجانية والحق في التقاضي المكفول دستوريا.
2- بيان دور هذه الرسوم أو التكاليف في الحد من اللجوء للقضاء باعتباره صمام الأمان وضامن الأفراد والمؤسسات التجارية.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الآتي:

- في تناوله لقضية من القضايا الحديثة التي لم يتم تناولها كثيرا بعد، وهي قضية ثنائية مبدأ المجانية وفرض الرسوم القضائية أمام بعض المحاكم القضائية في ظل نظام صدر حديثا ينظم مجال التكاليف القضائية بعد نقاشات فقهية حول الموضوع.
- كما أن أهميته تكمن في تناوله للقضاء التجاري، وهو أحد الفروع القضائية المهمة التي ترتبط باقتصاد البلدان وتؤثر بشكل كبير في معيش الأفراد والمجتمعات.

حدود البحث.

يقتصر البحث على الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** القضاء التجاري والمحاكم التجارية، لدراسة التكاليف القضائية عليها وأثر ذلك في تقليص عدد القضايا المرفوعة أمام هذه المحاكم.
- **الحدود المكانية:** القضاء والأنظمة الشرعية السعودية، وبالتالي فهو محدد مكانيا بالمملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة في العام الهجري 1442-1443/ الموافق 2021-2022.

2- الدراسات السابقة.

إن جدّة الموضوع وحداثة النص القانوني الخاص بالتكاليف القضائية في المملكة العربية السعودية، جعل من الموضوع لا يستأثر ببحوث علمية على حد علم الباحث، إذ إن الدراسات والبحوث التي توصل إليها الباحث، والتي تتناول موضوع التكاليف القضائية في المملكة العربية السعودية، كانت أثناء النقاش الشرعي والفقهي لمشروع النظام قبل صدوره. ومن هذه الدراسات:

- **دراسة بن باز (2020).** والتي عنونها ب: "المعونة القضائية، موضوعها وأنواعها. دراسة تحليلية مقارنة في ضوء النظام السعودي ونماذج من القوانين الإقليمية والدولية"، ومن خلالها حاول الباحث مناقشة مشروع قانون التكاليف القضائية وفق منهجية مقارنة مع القوانين الإقليمية والدولية. وقد خلص إلى أن المعونة القضائية مظهر من مظاهر حماية العدالة والحق في التقاضي، وأن المملكة ولكونها تعتمد مجانية القضاء فهي في غنى عن وضع معونة قضائية كما في الدول الأخرى.
- **ورشة عمل تحريرية لمجلة القضائية (1432هـ)**، والتي كان عنوانها: "رسوم التقاضي وأثرها في الحد من الدعوى الكيدية". والتي تناولت موضوع التكاليف القضائية من زاوية شرعية فقهية، وكذا دور هذه التكاليف في الحد من الدعاوى الكيدية التي تعج بها محاكم المملكة. وقد خلصت المجلة إلى أن التكاليف القضائية شرعيا موضوع فيه خلاف فقهي قديم، وأن الراجح جوازها في بعض الدعاوى ولبعض الأطراف، إذا كانت غاياتها الحد من الاستهتار بالقضاء وتوفير موارد للدولة من أجل ضمان توفير الخدمات للمواطنين.
- **مقالة الطريسي، (2017).** والذي تناول فيه الكاتب تحت عنوان: "القضاء بين المجانية والتكاليف وفق مشروع نظام التكاليف القضائية المقترح"، تحليل التكاليف القضائية وأهميتها وشروط فرضها في المملكة العربية السعودية وفق مشروع نظام التكاليف. وقد خلص فيه الباحث إلى أن فرض تلك التكاليف جاء نتيجة الإرهاق الذي يعاني منه القضاء نتيجة كثرة الدعاوي واكتظاظ المحاكم بالدعاوي الكيدية والصورية. مما يحول دون إعطاء العناية الكافية للدعاوى الحقيقية التي يتوجب على القضاء أن يعطيها كامل وقته وجهده.

3- منهجية البحث.

اعتمد الباحث في بحثه على منهجية وصفية تقوم على الاستقراء للنصوص التنظيمية والقانونية واستنباط الأحكام منها فيما يخص الموضوع، ووضع خلاصات واستنتاجات حول التكاليف القضائية وأهميتها في مجال القضاء التجاري.

خطة البحث.

فرضت طبيعة الموضوع وتناوله بطريقة منهجية متسلسلة تقسيمه إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وكالآتي:

- **المقدمة**: وتضمنت ما سبق.
- **المبحث الأول**: التكاليف القضائية ومبدأ مجانية القضاء.
  - المطلب الأول: مبدأ مجانية القضاء.
    - الفرع الأول: تعريف مجانية القضاء.
    - الفرع الثاني: مجانية القضاء في الشريعة والقانون.
    - الفرع الثالث: أهمية مجانية القضاء.
  - المطلب الثاني: التكاليف القضائية وأسسها النظامية.
    - الفرع الأول: تعريف مفهوم الرسوم القضائية.
    - الفرع الثاني: حكم التكاليف القضائية وأسسها النظامية.
    - الفرع الثالث: أهداف فرض التكاليف القضائية.
- **المبحث الثاني**: أثر فرض التكاليف القضائية على القضايا التجارية.
  - المطلب الأول: تنظيم القضاء التجاري.
    - الفرع الأول: المحاكم التجارية.
    - الفرع الثاني: اختصاصات المحاكم التجارية.
  - المطلب الثاني: دور فرض التكاليف القضائية في التخفيف عن القضاء التجاري.
    - الفرع الأول: التكاليف القضائية أمام القضاء التجاري.
    - الفرع الثاني: أسباب فرض التكاليف القضائية في القضايا التجارية.
    - الفرع الثالث: آثار فرض التكاليف القضائية في القضايا التجارية.
  - إيجابيات فرض التكاليف في القضايا التجارية.
  - سلبيات فرض تكاليف التقاضي على القضاء التجاري.
- **الخاتمة**، خلاصة بأهم النتائج، التوصيات والمقترحات.

المبحث الأول: التكاليف القضائية ومبدأ مجانية القضاء.

لقد كان مبدأ مجانية القضاء وحق الجميع في التقاضي، أهم المبادئ والضمانات الشرعية والنظامية التي تضمنها الدول لكامل مواطنيها بدون استثناء، ومن أهم المعايير التي تُعتمد لتحديد مدى ديمقراطية النظام القضائي للدولة واحترامها لحقوق الإنسان. غير أن هذا المفهوم يخلق إشكالا وخلطا لدى البعض إذا ما تمت مقارنته بمفهوم أخر هو مفهوم الرسوم القضائية أو التكاليف القضائية. فما الذي يعنيه مبدأ مجانية القضاء؟ **(المطلب الأول)**، وما علاقته بمفهوم تكاليف الدعوى أو الرسوم القضائية؟ **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: مبدأ مجانية القضاء.

الفرع الأول: تعريف مجانية القضاء.

يحيل مبدأ مجانية القضاء إلى أن فصل المحاكم في الدعاوى يكون دون استيفاء أي أجر من المتقاضين جراء ذلك، أو أن يكون المتقاضين هم من يدفعون أجرة القاضي أو لمن معه في مجلس القضاء. إذ إن الدولة هي التي تدفع هذه الأجرة والتكاليف من بيت مال المسلمين أو خزينة الدولة بمفهومها الحالي. ومن واجبه – أي القاضي- أن ينظر في الطلبات والدعاوى التي تعرض أمامه، ويبت ويصدر أحكامه فيها بدون مقابل، وإلا كان منكرا للعدالة التي يعاقب عليها النظام (جمعية العدالة، 2013).

الفرع الثاني: مجانية القضاء في الشريعة والقانون.

وقد كان القضاء في الإسلام أيضا مجانيا منذ العهد النبوي باعتبار النبي- ﷺ- أول القضاة مطبقا بذلك أمر الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ (المائدة: 49). وبعد أن ظهر الاختصاص في القضاء وأصبح للقاضي عمل مستقل هو مورد قوته ورزقه، أصبحت تعطى للقضاة أجور من بيت المال، دون أن يكون لهم الحق في تسلم مقابل على أعمالهم أو هدايا من طرف المتقاضين وأطراف الدعوى (الشربيني، 1999).

إذن فمبدأ مجانية القضاء يعني أن الدولة هي من يتحكم في رواتب القضاة، وتصرفها لهم مقابل عملهم في السلطة القضائية التابعة لها كسائر الوظائف العمومية التي تشرعها وتنظمها الدولة من أجل تسيير مؤسساتها التربوية والصحية، والاجتماعية، والقضائية، وغيرها (المشهداني، 2006).

الفرع الثالث: أهمية مجانية القضاء.

من فوائد مجانية القضاء وايجابياتها يورد الباحث:

- تشجيع المتقاضين للذهاب إلى القضاء، وجعلهم يترفّعون على مبادئ الانتقام وعدالة الشارع والقوة، كما كان الأمر في القديم. حيث العصبية القبلية والغدر كأداة وحيدة للدفاع عن الحقوق (الزحيلي، 1997).
- تحقيق مبدأ الشفافية والعدالة، إذ أن تقاضي القضاة لأجورهم من مالية الدولة، يجعلهم بعيدين عن تأثير المتخاصمين وإملاءاتهم عليهم.
- المساواة أمام القضاء، بحيث لا يكون هناك فارق بين المتقاضين بسبب المبلغ الذي دفعوه للقضاة. وهذا ما قد يجعل الذين لا يملكون هذا المبلغ كاملا أو جزءا منه ضحايا للامساواة واللاعدالة القضائية.

غير أن هذا المبدأ لا يعني أن المتقاضين يعفَوْن من كل الرسوم والتكاليف، ولا يدفعون شيئا أثناء سير دعواهم. وإنما هناك رسوم قضائية ومجموعة من المصاريف التي أوجبتها الدولة على متقاضين في بعض القضايا، وفي أثناء دفاعهم عن القضايا. فماهي هذه التكاليف؟ ومبرراتها؟

المطلب الثاني: التكاليف القضائية وأسسها النظامية.

لقد استعمل المنظم السعودي مفهوم التكاليف القضائية في النظام الجديد الصادر في موضوع التكاليف القضائية، وهو نفسه يقابل مفهوم الرسوم الموظف في مجموعة من التشريعات المعاصرة، وإن كان مفهوم التكاليف أشمل للمصاريف، وكل ما يتحمله الشخص ماديا ومعنويا وما يكلفه مجهودا ومقابلا، ولهذا فمفهوم الرسوم هو

الأكثر دقة عندما نتحدث عما يدفع من المتقاضين من مبالغ للمحاكم التي يرفعون لها طلباتهم، وهذا ما سيبينه الباحث في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف مفهوم الرسوم القضائية.

الرُّسوم لغويا من أصل "رَسْم"، وهو بمعنى الأثر، وقيل بقية الأثر، ومنه رسم الدار، وهو ما كان من أثرها لاصقا بالأرض. الجمع أَرْسُمٌ ورُسوم (ابن منظور، 1998). أما الرسم بمعنى ما تفرضه الدولة من مال لقاء خدمة تقدمها للناس. فقد ذهب مجمع اللغة العربية في المعجم الوسيط إلى اعتباره لفظا مستحدثا في اللغة العربية (مجمع اللغة العربية، 2011).

أما في القانون فقد عرفت الرسوم القضائية بأنها: النفقات اللازمة قانونا، والناشئة مباشرة عن رفع الدعوى وسيرها، وتحددها القوانين والأنظمة في النظام قضائي لكل دولة معينة. أما نظام التكاليف القضائية السعودي (2021، المادة: 1) فيعرفها على أنها: " مبالغ مالية يلتزم المكلف بدفعها إلى الإدارة المختصة، وفقا لأحكام النظام واللائحة. ولا تشمل ما يطلب منه أثناء سير الدعوى من تكاليف يستلزمها الفصل فيها". أي أنها المصاريف المالية الخاصة برفع الدعوى، ولا تدخل فيها نفقات الدعوى من طلب للخبرة مثلا، أو مصاريف المعاينة، أو الحراسة القضائية، أو غيرها من متطلبات الدعوى وسيرها.

وبالتالي فالرسوم أو التكاليف القضائية يمكن تعريفها على أنها: مبالغ مالية محددة قانونا يتم فرضها على المدعي أثناء رفعه للدعوى إلى الجهة المخول لها ذلك، وتعتبر شرطا من شروط قبول دعواه، إلا في الحالات التي يتم اعفاؤها منها. ولا تدخل منها مصاريف الدعوى والمبالغ التي يمكن أن يدفعها الأطراف أو أحدهما أثناء البت في الدعوى.

وقد اختلف الفقه حول التفريق بين الرسوم القضائية ومصاريف الدعوى. إذ أن بعض الفقه يرى أن المصاريف القضائية تعني المصاريف التي يدفعها الخصوم أثناء سير الدعوى من أجل نفقة الخبرة أو المحامين ومصاريف إجراءات التبليغ والتحقيق والتنفيذ. في حين أن الرسوم هي واجب محدد لكل قضية يدفع أثناء رفع طلب الدعوى. في حين يرى البعض أن الرسوم القضائية هو لفظ عام يتضمن مصاريف ونفقات الدعوى (المشهداني، 2006).

وإذا اقتصر الباحث في بحثه على الرسوم القضائية بمعنى المبلغ المؤدى عن الدعوى، فالمنظم السعودي في السابق اعتمد نظام المجانية الشامل، أي أن الترافع أمام القضاء مجاني بدون استثناء (ابن باز، 2020). إلا أنه أصدر في سنة 2021 نظام التكاليف القضائية، وفق المرسوم الملكي رقم (م/16) بتاريخ 30 محرم الحرام 1443هـ. هذا النظام الذي يحدد الرسوم القضائية، ويفصل في الدعاوى التي عليها تكاليف والمعفية منها، ويحدد والمبالغ التي على الخصوم دفعها أثناء ترافعهم أمام بعض الأجهزة القضائية.

الفرع الثاني: حكم التكاليف القضائية وأسسها النظامية.

تعد التّكَاليف القضائية من المسائل المستحدثة التي لم تكن من قبل، وبالتالي فلا وجود لأحكام خاصة بها في الفقه الإسلامي. وهذا ما جعل العلماء يقيسون حكمها على حكم الضّرِيبة التي تفرضها الدولة، باعتبار أن التكاليف القضائية هي جزء من هذه الضرائب.

وقد اختلف الفقه في حكم الضرائب، حيث ذهب الحنفية إلى جواز فرض الضرائب من طرف الدولة إذا رأت ذلك ضروريا، ودعت الحاجة إلى ذلك. وسموها النوائب لكونها تأتي في أوقات الأزمات والنوائب. وهذا رأي المالكية أيضا، الذين يعتبرونها جائزة ويحق للإمام فرضها لظروف خاصة (لجنة تحرير مجلة القضائية، 1432هـ). أما المذهب

الشافعي فيرى أنها جائزة بشرط أن تكون لظروف خاصة واستثنائية، وأن تكون على الأغنياء فقط دون الفقراء (الامام الغزالي، 1971). أما الحنابلة فقد أجازوا الضريبة، وسموها: "الكُلَفُ السُّلْطانية"، واعتبروها من جهاد المال (ابن تيمية، 1393ه).

فالملاحظ إذن أن كل المذاهب تجيزها على اختلاف مسمياتهم لها وشروطهم من أجل دفعها. مستدلين في ذلك بمجموعة من النصوص الشرعية القرآنية والأحاديث، ومنها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (البقرة: 177). فالآية تدل على أن على المال حقوق كثيرة غير الزكاة. وكذا قول النبي ﷺ: "إنّ في المال حقٌ غير الزكاة.." (لجنة تحرير مجلة القضائية، 1432ه).

وهذا ما يجعل موضوع التكاليف القضائية من الناحية الشرعية لا يطرح أي إشكال، بحيث أنه لا خلاف بين المذاهب الفقهية، ونظرا لكون تلك التكاليف تدخل ضمن الضرائب التي يجوز فرضها من طرف الحاكم في خدمة المجتمع ومصالحه، كما أنها ليست عامة إذ يمكن أن يعفى منها الذين لا يملكونها، وهذا ما نجد بعض الدول تطبقه وفق ما يسمى بالمعونة القضائية التي تقدم للمحتاجين وللنساء في قضايا الأحوال الشخصية.

وتنظيم التكاليف القضائية في النظام السعودي – كما في غيره من القوانين المقارنة- ليس فقط من أجل جمع الضرائب للخزينة، وإنما له غايات وأهداف كثيرة. هي ما سيتطرق لها الباحث في الفقرة اللاحقة.

الفرع الثالث: أهداف فرض التكاليف القضائية.

إن فرض التكاليف القضائية في النظام القضائي السعودي الجديد ليس عاما على كل القضايا، إذ أن المنظم نص صراحة على إعفاء العديد من الدعاوى من التكاليف القضائية على وجه التحديد، وهي:

- الدعاوى الجزائية العامة والطلبات المتعلقة بها،
- دعاوى التي تختص بها محاكم الأحوال الشخصية، من طلاق ونفقة وحضانة وغيرها،
- الدعاوى وطلبات المتعلقة بالتنفيذ،
- دعاوى ديوان المظالم،
- الإنهاءات والطلبات المتعلقة بها. (مجلس الوزراء، 2021، المادة: 2).

والملاحظ أن هذه القضايا التي تم إعفاؤها من التكاليف القضائية من طرف المنظم، كان انطلاقا من كونها شائعة وتمس قضايا مهمة ومتواترة تمس كل فئات المجتمع. فمثلا الأحوال الشخصية والجزاءات العامة والإنهاءات هي مجالات تعرف الكثير من الدعاوى من طرف كل طبقات المجتمع. وأيضا المظالم مرتبط بجهاز حساس وهو جهاز الإدارة والقضاء الإداري مهم لحفظ حقوق المواطنين من شطط الإدارة وموظفيها في استعمال السلطة.

كما أن المادة السابعة عشرة من ذات النظام، حددت أطراف وأنواع أخرى ممن يعفون من هذه التكاليف، ومنهم المسجونون والموقوفون وقت استحقاق التكاليف القضائية، وكذا الدعاوى التي تنتهي بالصلح في الجلسة الأولى أو التي يصدر فيها حكم المحكمين.

أما عن أهداف فرض التكاليف القضائية عموما، فقد حددها مشروع النظام قبل أن يتم حذف مضمون المادة الثانية في المشروع في ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- **الحد من الدعاوى الكيدية والصورية**، وهي الدعاوى التي يرفعها أصحابها فقط من أجل إتعاب وإرهاق الطرف الأخر، دون أن يكون ذلك بنية صادقة في طلب الحقوق (نظام المرافعات الشرعية، 1435، المادة: 3).
- **توجيه المتقاضين لاختيار طريق الصلح**، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ (النساء: 128). وقد نصت المادة الخامسة عشر من النظام (2021) إلى أن الصلح أمام المحكمة إذا تم بعد انتهاء الجلسة الأولى وقبل الحكم في الدعوى، يتم تخفيض التكاليف القضائية إلى الربع. وهذا تشجيعا على الصلح كآلية لإنهاء النزاعات.
- **الحث على توثيق وإثبات التعاملات والعقود**، إذ أن المتعاقدين خوفا من القضاء وتكاليفه، سيحطون تعاملاتهم بكل الضمانات التي ستنجيهم من الوصل لمرحلة التقاضي وتبعاتها.

وعلى العموم فنظام التكاليف القضائية كما أشار إلى ذلك مشروع نظام التكاليف القضائية، "تخصص عائداته للصرف في مشروعات تطوير القضاء وتحسين أداء المرفق العدلي" (مشروع نظام التكاليف القضائية، 2020)، في حين أن النظام الجديد في نسف المادة اقتصر على ذكر التكاليف القضائية تودع في الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي السعودي (نظام التكاليف القضائية، 2021). وأيضا لتغطية التكاليف الباهظة التي تتحملها المحكمة من أجل توفير الأدوات والوسائل التي يحتاجها هذا المرفق الحيوي بشكل دائم للعمل، وصيانته وضمان جماليته وراحة المرتفقين. وكذلك منعا للإرهاق القضاء بقضايا كيدية وصورية تتكدس لتخفي وراءها دعاوى وقضايا حقيقية يجب أن يوجه اليها القضاء جل وقته (الطريسي، 2017).

المبحث الثاني- أثر فرض التكاليف القضائية على القضايا التجارية.

لقد اتضح فيما سبق أن الإعفاء من التكاليف القضائية في نظام التكاليف القضائية السعودي الجديد لا يشمل إلا بعض أنواع الدعاوى والطلبات القضائية، بسبب ظروف وشروط خاصة فصل فيها الباحث من قبل. إذ أن نظام التجارة مثلا والدعاوي التي يرفعها الأفراد أو الشركات في إطاره، يكون هؤلاء المتقاضون مطالبين بأداء تكاليف قضائية أثناء رفعهم أو تقديمهم لطلباتهم أمام هيئة القضاء التجاري. وذلك بسبب خصوصية هذا القضاء من حيث نوع الدعاوى وتنظيمه (**المطلب الأول**)، وهذا ما أدى وسيؤدي لنتائج أهمها التخفيف عن القضاء التجاري وتقلص عدد القضايا المرفوعة أمامه (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: تنظيم القضاء التجاري.

إن دراسة الرسوم القضائية في القضاء التجاري يحتم أولا على الباحث أن يعرف هذا القضاء، والاختصاص النوعي والقيمي والمكاني فيه، وذلك لأن معرفة هذا الجهاز وأهميته يمكنه من معرفة وتقدير تأثير فرض التكاليف القضائية على الدعاوى المقدمة أمامه.

الفرع الأول: المحاكم التجارية.

القضاء التجاري أو المحاكم التجارية هي إحدى محاكم الدرجة الأولى التابعة للقضاء العام. وقد صدر نظام المحكمة التجارية بالمملكة العربية السعودية بموجب الأمر الملكي رقم (32) بتاريخ: 1350/01/15هـ.

واعتبر بذلك أول تشريع تجاري بالمملكة (نقاسي وآخرون، 2020). وبعد ذلك تطور هذا النظام وعُدّل في العديد من المرات. وقد تم إنشاء هيئات قضائية خاصة بالبت في القضايا التجارية وهي المحاكم التجارية، والتي بينها نظام القضاء بنصه على أنه: " تؤلف المحكمة التجارية من دوائر متخصصة، وتكون كل دائرة من قاض فرد أو أكثر وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء" (نظام القضاء، 1428هـ، المادة: 28). معتمدا في ذلك على مبدأ التقاضي على

درجتين، بحيث يحق للأطراف استئناف الأحكام الابتدائية أمام محاكم الاستئناف التجارية كدرجة ثانية للتقاضي. كما أن المنظم السعودي وضع في أعلى الهرم القضائي الحكمة العليا التي تنظر في القضايا التي ترفع إليها بعد الاستئناف، وتعتبر قراراتها نهائية غير قابلة لأي طعن أو اعتراض. وقد صدر قرار إنشاء الدوائر التجارية بالمحكمة العليا بقرار من المجلس الأعلى للقضاء. قرار رقم (408/10/40) بتاريخ: 15- 02- 1440هـ، والمعمم على المحاكم من رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف رقم (1170/ت) بتاريخ: 19- 02- 1440هـ.

الفرع الثاني: اختصاصات المحاكم التجارية.

أما عن الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية باعتباره: " سلطة المحكمة وأهليتها في البت في الموضوع. إذ أن التنظيم القضائي يوزع العمل على المحاكم حسب دورها واختصاصها، ولا يمكن لأي محكمة أن تنظر في قضية لا تدخل ضمن اختصاصها" (الجاسر، 2017، ص. 5). فقد حدده نظام المرافعات الشرعية بنصه على أنه: "تختص المحاكم التجارية بالنظر في الآتي:

أ- جميع المنازعات التجارية الأصلية والتبعية التي تحدث بين التجار.

ب- الدعاوى التي تقام على التاجر بسبب أعماله التجارية الأصلية والتبعية.

ج- المنازعات التي تحدث بين الشركاء في الشركات.

د- جميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالأنظمة التجارية، وذلك دون إخلال باختصاص ديوان المظالم.

هـ- دعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعه عنهم.

و- المنازعات التجارية الأخرى الحقوق (نظام المرافعات الشرعية، 1435، المادة: 35).

كما أن نظام المحاكم التجارية (1441هـ، المادة: 16) نص على مجموعة من الاختصاصات المحلية، التي تدخل ضمن اختصاص المحاكم التجارية. مضيفا بذلك على ما جاء في نظام المرافعات ما يخص بكل ما يخص تطبيق أحكام نظام الشركات والإفلاس والملكية الفكرية، وكل ما يتعلق بالحراسة القضائية والأمين والمصفي والخبير، وكذا دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن دعوى سبق نظرها من المحكمة (نقاسي وآخرون، 2020).

أما عن الاختصاص المكاني باعتباره: " السلطة التي يتمتع بها قاض أو جهة قضائية، تخول لها حق النظر والفصل في القضايا المرفوعة إليها مكانيا، بحيث أن لكل محكمة نفوذ مكاني تختص به" (الجاسر، 2017، ص.5). فهو لهذا النوع من المحاكم كما حدده نظام المحاكم التجارية (1441هـ، المادة: 17) ينعقد للمحاكم التي فيها مكان إقامة المدعى عليه، وفي حالة عدم وجوده داخل المملكة، فإن الدعوى تقام في المحكمة التي يدخل ضمن اختصاصها مكان إقامة المدعي. كما يجوز أن تبرم الدعوى في المكان الذي تم فيه العقد أو نفذ أو كان واجب التنفيذ فيه. أما إذا اتفق المتعاقدان كتابة على غير ذلك، فإن المحكمة التي اتفقا عليها هي التي تكون من اختصاصها القضايا التي تتعلق بهذا العقد. وذلك انطلاقا من مبدأ العقد شريعة المتعاقدين.

في حين أن الاختصاص المتعلق بدعوى الشركات، فإن الاختصاص يكون للمحكمة التي يوجد المقر الرئيس للشركة داخل اختصاصها الترابي (مخلوف، 1435هـ)، وذلك بغض النظر عن المدعي هل هو الشركة نفسها، سواء كانت في مقام المدعى عليه أو من الشركة على أحد الشركاء، أو شريك على شريك أخر أو على مديرها أو أعضاء إدارتها. كما أنه يمكن رفع الدعوى في المحكمة التي يوجد داخل نطاقها فرع الشركة إذا كانت الدعوى متعلقة بذلك الفرع (1441هـ، المادة: 17).

المطلب الثاني: دور فرض التكاليف القضائية في التخفيف عن القضاء التجاري.

بالعودة لنظام التكاليف القضائية نجد أن المنظم السعودي لم يستثن القضايا التجارية من الدعاوى التي لم يشملها نظام التكاليف والرسوم الواجبة على الدعاوى التي حددها في المادة الثانية السالفة الذكر. فما هي التكاليف التي فرضها النظام في ميدان القضاء التجاري؟ (**الفرع الأول**)، وما هي بعض آثار فرض هذه الرسوم في اللجوء إلى القضاء وتقليص القضايا التجارية؟ (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: التكاليف القضائية أمام القضاء التجاري.

إن عدم استثناء نظام التكاليف القضائية للمادة التجارية من الإعفاء من التكاليف، معناه أن على الشركات والتجار على العموم أن يدفعوا التكاليف القضائية التي حددها النظام في 5% من قيمة المطالبة في الدعوى، على ألا يزيد مبلغ التكاليف عن 1.000.000 ريال سعودي (نظام التكاليف القضائية، 2021، المادة: 3). وفي حال طلب المدعي الاستمرار في الدعوى بعد شطبها أو صرف النظر عنها فتكون تكاليف الرجوع للدعوى الإضافية (25٪) من التكاليف الأصلية التي حددت في بداية لدعوى. على أن المدعي يتحمل التكاليف الإضافية ولو حُكم لصالحه في موضوع الدعوى.

كما أنه تفرض تكاليف مستقلة على دعوى الخصم المتدخل طالباً الحكم لنفسه، وتفرض تكاليف على المتدخل منضما للمدعي بحسب قسطه من الدعوى (نظام التكاليف القضائية، 2021، المادة: 6). وفي حال طلبات الاستئناف والنقض والتماس وإعادة النظر، والطلبات العارضة، والطلبات الادخال من الخصوم، وطلبات الرد وطلب أحد الخصوم السير في الدعوى الموقوفة اتفاقا قبل انتهاء المدة المتفق عليها لوقوف الخصومة وما يتبعها من طلبات أخرى التي ستحددها اللائحة، فإنها تكلف مالا يزيد عن عشرة الاف ريال (نظام التكاليف القضائية، 2021، المادة: 7). في حين أن المادة الثامنة من ذات النظام حددت مبلغ لا يزيد عن 1000 ريال لطلب ذي المصلحة لتسلم أو الاطلاع على نسخة مصادقة من أوراق الدعوى أو سجلاها الورقية والالكترونية أو الوثائق التي تحت يد المحكمة، أو طلب نسخة بديلة للوثائق القضائية. ولا تفرض أي تكاليف قضائية إذا حكم بعدم الاختصاص وأقيمت الدعوى أمام محكمة مختصة، وإذا قضت المحكمة المختصة بنقض الحكم وإعادته إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المعترض عليه أو محكمة أخرى (المادة: 10).

غير أن المنظم السعودي نص في المادة الثانية عشر من ذات النظام (2021) إلى أنه: "فيما عدا طلب النقض وطلب التماس إعادة النظر، لا يحول عدم دفع التكاليف القضائية من سماع المحكمة للدعوى أو الطلب والبت فيهما". فالقضايا التجارية سواء التي ترفعها الشركات أو التجار إذن لا يتم رفضها من قبل المحكمة بسبب عدم دفع التكاليف القضائية، وإنما تبت فيها المحكمة وتنظر فيها ريثما يتم دفع التكاليف أو معرفة الطرف الخاسر للدعوى الذي يدفع تكاليف القضية، أو يتحمل قسطا منها إذا كان محقا في جزء من الدعوى. كما أن المنظم بين أنه في حالة الصلح يتقاسم الطرفين تكاليف الدعوى والطلبات بالتساوي ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك (2021، المادة: 13). وفي هذه الحالة يستخلص رسوم التكاليف القضائية قاضي التنفيذ حسب الإجراءات المنصوص عليها في نظام التنفيذ.

الفرع الثاني: أسباب فرض التكاليف القضائية في القضايا التجارية.

إن الذي يميز القضاء التجاري والنظام التجاري بشكل عام، هو ارتباطهما بقطاع حساس جدا وهو قطاع الاقتصاد، وما يرتبط به من تجارة وخدمات، ومعاملات مالية، وتداول للأموال والثروات. هذا القطاع الذي يتميز بخاصيتين مهمتين وهما: **السرعة والاتمان**.

ولضمان وتكيف نظام الإثبات والتقاضي مع هاتين الخاصيتين جاء وضع قانون خاص بالتجار ونظام قضائي مناسب ويحقق هاتين الخاصيتين، وييسر سبل التجارة والتعامل المالي بين التجار بعضهم البعض، وبينهم والمستهلك. وذلك عبر تحقيق الثقة بين التجار عبر الائتمان ووضع وسائل إثبات غير خاضعة للإثبات العادي، خاصة بهم، تساعدهم على عقد تعاملاتهم التجارية بثقة كبيرة، وكذا بوضع إجراءات قضائية ومحاكم خاصة لضمان السرعة أثناء التقاضي (حسام، 2019).

ولعل هذه الخصائص شجعت التجار والشركات في طرق أبواب هذا القضاء بشكل كبير وحتى في الدعاوى البسيطة أو الكيدية مما جعل المحاكم تعرف اكتظاظا كبيرا في عدد القضايا المقدمة أمامها، فبحسب بيانات وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية، بتاريخ: 30 غشت 2018 يلاحظ أن القضايا في ازدياد كبير، وتضاعف خصوصا بعد فصل اختصاصات المحاكم التجارية عن ديوان المظالم، إذ استحوذت المحكمة التجارية بالرياض على 33% من عدد القضايا، بـ 9969 قضية مرتفعة بنسبة 76% مقارنة بالعام الأسبق، تليها المحكمة التجارية بجدة 6421 قضية بنسبة 21%، ثم المحكمة التجارية بالدمام 4432 قضية (موقعCNN ، 2018).

وهذه الزيادة كان لها تأثير في تسريع البت في القضايا المعروضة أمام المحاكم التجارية بالمملكة، خصوصا وأن أغلب هذه القضايا تكون بسيطة جدا، ويمكن حلها بالطرق العادية والصلح والتحكيم بذل التقاضي، أو أنها قضايا يرفعها أصحابها مكيدة (لجنة تحرير مجلة القضائية، 1432هـ)، من أجل جر المدعى عليه في المحاكم وإجراءاتها لغايات غير الدفاع عن الحقوق التي وضع من أجلها القضاء التجاري.

وبالتالي فكل هذا يسبب تماطلا في القضايا التجارية، ويخلق نوعا من تراكم القضايا المعروضة أمام القضاء، وهذا ما يفرض ضغطا عليه للبت فيها ولو على حساب جودة الأحكام، هذه الجودة التي تحتاج إعطاء كل قضية مهلة كافية من البحث والاستقصاء والتداول قبل الحكم فيها.

الفرع الثالث: آثار فرض التكاليف القضائية في القضايا التجارية.

إن فرض الرسوم القضائية على الدعاوى التجارية سيخلف مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية، ولعل أهم هذه الآثار:

- إيجابيات فرض التكاليف في القضايا التجارية.

- لا شك أن فرض التكاليف القضائية على القضايا التجارية للتجار والشركات سيجعل التقاضي والولوج للقضاء أمرا يحتاج للتفكير قبل الاقدام عليه. إذ أن المدعي قبل أن يرفع دعواه القضائية سيستنفذ أولا كل الطرق الممكنة للمطالبة بحقه عن طريق الصلح والتحكيم وكل الوسائل الحبيّة قبل التوجه للقضاء وتتبع اجراءاته وشروطه وتكاليفه.
- قبل الإقدام على أي تعاقد تجاري، ستكون المعرفة السابقة لتكاليف القضاء واجراءاته، دافعا لحث المتعاقدين لتوثيق العقود واثبات التعاملات بينهم، وهو ما سيعزز الثقة التجارية واعتماد الإثبات من أجل المحافظة على الحقوق وضمانها.
- التكاليف القضائية ستجعل التجار من الأفراد والشركات وغيرهم ضمن العلاقات التجارية يُحجمون عن الدعاوى الكيدية التي لا غاية حقيقية وراءها ولا وسائل إثبات محققة تدعمها، إذ أن ذلك سيجعلهم يدفعون رسوم قضائية في دعاوى فارغة. وبالتالي إثبات جدية المدعين وصدقهم قبل الاقبال على دعواهم، وذلك احتراما لمبدأ: "لا دعوى حيث لا مصلحة" الذي يأخذ به نظام المرافعات الشرعية الذي ينص على أنه: " لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة مشروعة" (1435هـ، المادة: 3).

- التقليل والحد من اللجوء للقضاء التجاري، وجعل المتقاضين لا يتسرعون إلى طرق أبوابه إلا في القضايا المهمة.
- تجويد العمل والأحكام، إذ إن تقليل القضايا المعروضة أمام المحاكم التجارية يجعل قضاتها يتفرغون للقضايا المهمة ويعطونها حقها في المداولة والبحث والاستقصاء والتيقن قبل اصدار الأحكام فيها وتعليلها.

وبالتالي ففرض تكاليف التقاضي له إيجابيات كثيرة على الأفراد والمجتمع عموما، وعلى المتقاضين من التجار وغيرهم خصوصا.

- سلبيات فرض تكاليف التقاضي على القضاء التجاري.

يرى بعض الفقه أن فرض التكاليف القضائية على القضايا التجارية وغيرها، لن يحد بشكل كبير من الدعاوى الكيدية، وذلك لكون الرسوم القضائية ليست كثيرة، إذ أن الذي يرفع الدعوى الكيدية يستطيع تحمل أضرار ومشاق وأتعاب المحامين ومصاريف الدعوى، وبالتي لن تمنعه رسوم بسيطة في ذلك (لجنة تحرير مجلة القضائية، 1432هـ).

كما أن هذه التكاليف قد تمنع بعض الدعاوى اليسيرة، خصوصا من التجار الصغار أو في العلاقات التجارية الصغيرة من الاقبال على القضاء، مما يجعل حقوقهم تضيع. إذ أن فيه إثقال لكاهل الفقراء وزيادة الأعباء المادية عليهم خصوصا إذا كانوا تجارا صغارا أو لهم علاقات تجارية معيشية فقط.

وأيضا فرض هذه التكاليف سيزكي اللامساواة أمام القضاء، إذ سيتمكن الميسورون من التقاضي والدفاع عن حقوقهم دون غيرهم من الطبقات الفقيرة. وهو ما سيضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات، وبقدرة الدولة على حفظ ممتلكاتهم وحقوقهم.

خاتمة.

إن فرض التكاليف والرسوم القضائية وفق نظام التكاليف القضائية الجديد وما يتضمنه من قواعد آمرة، سيغير كثيرا في نظرة المجتمع للقضاء ولرفع الدعاوى القضائية. إذ أن النظام وضع مجموعة من التكاليف التي على المدعين دفعها ليتم قبول طلباتهم في الحالات والشروط التي حددها الباحث من قبل.

خلاصة بأهم نتائج البحث:

وقد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج وهي:

1. أن وضع نظام للتكاليف القضائية شكل عام، وفي الميدان التجاري والقضايا التجارية بشكل خاص، وبالشروط والتحديدات التي جاء بها مشروع نظام التكاليف القضائية، مهم جدا من أجل تحقيق أهداف العدالة بالمملكة والقطع مع الذين يتلاعبون بالقضاء ويتخذونه طريق للكيد والانتقام، لا للعدالة والترافع على الحقوق والدفاع عنها. وهذا ما أكدته مجموعة من الاحصائيات، فمثلا على مستوى طلبات تنفيذ الأوراق التجارية، فقد انخفضت بنسبة 9% خلال سنة 2021، كما انخفضت القضايا التجارية الموجهة ضد شركات المقاولات السعودية بنسبة 5 % (قناة العربية، أكتوبر 2021).
2. النظام سيساعد على إعطاء مزيد من الجدية والتحري القبلي للعقود واثباتها. مما سيوفر على المحاكم القضائية جهدا كبيرا وموارد بشرية ومالية من أجل تغطية والبت في الكم الهائل من الدعاوى والطلبات التي تتقاطع على هذا المرفق الحساس.

3. التكاليف القضائية المفروضة ستساهم بشكل كبير تخليق المرفق العام الخاص بالقضاء التجاري، وجعله يؤدي أدواره المنوطة به بشكل مناسب ومساير للتطور الكبير الذي تعرفه المملكة عبر العديد من الأصعدة. فالمشرع نص على أن أموال التكاليف القضائية ستذهب إلى مؤسسة النقد العربي السعودي من أجل أن يتم استغلالها في العناية بالمرفق وتطويره وتوفير حاجياته.
4. النظام سيكون له دور كبير في حماية التجارة وتأمينها وضمان السرعة والائتمان اللذين تقف عليهما الأنشطة التجارية وطنيا ودوليا. لكن هذا الأمر لا يخلو من سلبيات تهم إثقال المترافعين برسوم قد تحول دون مطالبتهم بحقوقهم، مما قد يؤدي إلى ضياع العديد من الحقوق خصوصا عدما تكون في طلبات يسيرة لا يتحمل أصحابها إجراءات التقاضي ومصاريفه ورسومه.

التوصيات والمقترحات.

بناء على نتائج البحث وما أسفرت عنه من الوقوف عند بعض إشكالاته، يوصي الباحث ويقترح الآتي:

1. إن فرض التكاليف القضائية للحد من الدعاوى الكيدية ليس كافيا لوحده، إذ من الأفضل أن يقترن بعقوبات وتعزيرات مالية لكل من ثبت أنه اتخذ الدعوى فقط كيدية ولأعراض غير شرعية وبدون مصلحة حقيقية. وكذا التوسع في علاج الدعاوى الكيدية بمقاربات تربوية واجتماعية أيضا وليس الاقتصار فقط على الشق والمعالجة النظامية.
2. إعمال مبدأ المساعدة القضائية إسوة بالعديد من الدول العربية والغربية، من أجل إعفاء المحتاجين من الرسوم القضائية عبر مكاتب تدرس ملفات طلب الإعفاء أو المساعدة القضائية.
3. إن القضاء التجاري هو قضاء حساس ومهم، وبالتالي فرفع الضغط عليه لابد أن يكون بزيادة المحاكم التجارية ووضع دوائر تخصصية لكل محكمة من أجل تسريع الأحكام وتحقيق جودتها ومطابقتها للقانون.
4. إن موضوع التكاليف القضائية في المملكة السعودية موضوع حديث، ولم يتم تناوله أكاديميا بعد بالشكل الذي سيساعد في بيانه وتوضيح حيثياته وأحكامه ومسائله، وبالتالي من اللازم على معاهد البحث والباحثين إعطاءه الاهتمام المناسب نظرا لكونه موضوعا مهما ليس فقط في المجال النظامي والتجاري وإنما في الحياة العامة.

قائمة المراجع.

- ابن منظور الأنصاري (1998): لسان العرب. طبعة دار المعارف، القاهرة.
- الإمام ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي. (1393ه). المظالم المشتركة. المكتب الإسلامي. الطبعة الثانية.
- الإمام الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي. (1971). شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل. تحقيق: أحمد الكبسي. مطبعة الإرشاد. بغداد- العراق.
- بن باز، أحمد بن عبد العزيز (2020). المعونة القضائية، موضوعها وأنواعها. دراسة تحليلية مقارنة في ضوء النظام السعودي ونماذج من القوانين الإقليمية والدولية. بحث منشور الكترونيا.
- الجاسر، عبد الملك بن محمد (2017). الاختصاص وتنازعه بين الجهات القضائية. نظرة تأصيلية تطبيقية. جامعة الامام محمد بن سعود. المملكة العربية السعودية.

- جمعية عدالة (2013). الحق في الولوج إلى العدالة ومعايير المحاكمة العادلة. دار القلم بالرباط، المغرب، بشراكة مع وزارة الخارجية الألمانية.
- حسام، علي سيد عبد الرحيم (2019). منازعات التجارة الدولية بين القضاء والتحكيم، دراسة مقارنة. المجلة العربية للدراسات الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. بتاريخ: غشت 2019.
- الزحيلي، محمد مصطفى (1997). وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية. الجزء الأول والثاني. ط: 1. دمشق- بيروت. مكتبة دار البيان.
- الصقر، مها (2020). التكاليف القضائية. مقال على موقع مكتب المحاماة Elaw. بتاريخ: 08 فبراير 2020. https: ///www.elawksa.com
- الطريسي، فهد بن نايف (2017). القضاء بين المجانية والتكاليف وفق مشروع نظام التكاليف القضائية المقترح. مقال على مجلة الجزيرة الالكترونية. العدد: 16374. بتاريخ: 28- 07- 2017.
- قرار المجلس الأعلى للقضاء. قرار رقم (408/10/40) بتاريخ: 15- 02- 1440هـ، والمعمم على المحاكم من رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف رقم (1170/ت) بتاريخ: 19- 02- 1440هـ.
- قرار مجلس الوزراء، القرار رقم: 94 بتاريخ: 25- 04- 1406هـ.
- قناة العربية (2021). خبر منشور على موقع قناة العربية بعنوان: محاكم السعودية.. 122 مليار ريال طلبات تنفيذ للأوراق التجارية خلال عام. بتاريخ: 21 غشت 2021. اطلع عليه بتاريخ: 30- 10- 2021.
- الكساسبة، حسين (2001). أرزاق القضاة وصلاتهم في الدولة العباسية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن. قسم التاريخ. دراسات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 28، العدد: 1.
- مجلة القضائية (1432). رسوم التقاضي وأثرها في الحد من الدعوى الكيدية. ورشة عمل تحريرية. مجلة القضائية بالمملكة العربية السعودية. العدد: الثاني. رجب 1432.
- مجمع اللغة العربية (2011). المعجم الوسيط. الطبعة الخامسة. مكتبة الشروق الدولية.
- محمود الشربيني (1999). القضاء في الإسلام. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الثانية.
- مخلوف، أحمد صالح (1435هـ). الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية. في ضوء نص المادة 35 من نظام المرافعات الشرعية. بحث محكم. مجلة العدل. العدد: 66 ذو القعدة 1435هـ.
- المشهداني، عمار سعدون (2006). مصاريف الدعوى وأساسها النظامي. دراسة مقارنة. مجلة الرافدين للحقوق، المجلد الثامن، السنة الحادية عشرة، العدد: 30.
- موقع CNN بالعربية. تحت عنوان: عدد القضايا التجارية بالمحاكم السعودية يتضاعف خلال عام. https: //arabic.cnn.com/business/article/2018/08/30.
- النظام الأساس للحكم (1412هـ). الصادر بمرسوم رقم: 90/أ بتاريخ: 1412/08/27 هـ.
- نظام التكاليف القضائية (2021). الصادر المرسوم الملكي رقم (م/16) بتاريخ: 1443/01/30، قرار مجلس الوزراء رقم (65) وتاريخ 23/1/1443هـ.
- نظام القضاء (1428). الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/78) بتاريخ: 1428/09/19هـ.
- نظام المحاكم التجارية (1441هـ). الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/93) بتاريخ: 08/15- 1441هـ.
- نظام المرافعات الشرعية الجديد (1435هـ). الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/1 في 22- 01- 1435، بالمصادقة على قرار مجلس الوزراء رقم: 11 في 08- 01- 1435 القاضي بالموافقة على نظام المرافعات الشرعية.
- نقاسي، محمد إبراهيم وليبيا، محمد وبن حريز، محمد سالم وعبد الله، ماهر حسن أحمد (2020). محاكم القضاء التجاري في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية الشريعة والنظام، طنطا. مصر العربية. العدد: 35.